معوقات المشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية

د . فاطمة بودرهم(*)

مقدمة

تقف جملة من العقبات حائلا دون تحرُّر المرأة في الدول النامية، خاصة في الدول العربية. ولعلَّ أهمها العقبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى جانب عقبات أخرى لا تقل تأثيرا عن سابقاتها على العمل السياسي للمرأة ودرجة مشاركتها السياسية والمتمثلة في العقبات الإعلامية والقانونية والحضارية والثقافية.

لكن المسألة هي مسألة عقبات من نوع آخر، تارة، من وضع اجتماعي متزمت، متمسك بموروث ثقافي بالي يمنع المرأة من مواجهة العمل العام، وآخر متعلّق بالوضع الاقتصادي العام للدولة والمجتمع والمتميز بالتردي والتراجع بسبب قلة الإنتاج وتأثير مختلف الأزمات الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات الوطنية، خصوصا في بلدان العالم المتخلف، وآخر متعلق بوضع سياسي متخلف، سماته ضعف المشاركة السياسية لعامة الشعب. فما بالنا بالنساء في هذه الأوساط. وانعدام إرادة سياسية صادقة في تمكين المرأة من العمل السياسي للأسباب المشار إليها آنفا. وأخرى عقبات إعلامية، فالإعلام الغربي يجعل من مسألة النوع في هذه المناطق مسألة حساسة، لا تناقش دون اتهامات للنموذج الثقافي الإسلامي على الخصوص، الذي يمنع المرأة من تحقيق ذاتها وإثبات قدراتها في هذه المجتمعات، مما يجعل هذه المجتمعات تعيش دوامة اجترار الماضي ومآسيه ولا تحاول تجاوزه والنظر إلى أبعد منه. وتعيد أصل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إلى المرأة، ولا ترى فيها عضوا نافعا لجماعته ومجتمعه وأمته، بل شرا وبلاء كما رأها الفلاسفة الإغريق القدامى. فالوضع المتدنّي لمشاركة المرأة السياسية في الدول النامية لم تخلقه فقط المعوقات القانونية أو التشريعية، بل المعوقات الاجتماعية والثقافية والإعلامية التي كرَّست دونية المرأة في الدول المتخلفة. و أضعفت مركزها الاجتماعي ولم تنصفها عبر الزمن.

---

*) أستاذة-باحثة، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، **المسيلة** – الجزائر.

1 . المعوقات السياسية للمشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية :

تتمثّل العقبات السياسية التي تحد من مشاركة المرأة السياسية في البلاد العربية ، في محدودية الصفة التمثيلية للمرأة ، عادة الدول العربية لا تأخذ بمبدأ نظام حصص المرأة في المجالس النيابية . فهذه الهيئات النيابية تستمد عادة القسط الأكبر من شرعيتها من حدود صفتها التمثيلية ، حيث يرى الأستاذ الدكتور "مصطفى كامل السيد "في دراسته النظرية حول موضوع" نظام حصص المرأة في المجالس النيابية «أن هذه الهيئات النيابية على أي مستوى كان محليا أو قوميا تستمد قسطا كبيرا من شرعيتها في النظم الموصوفة بالديمقراطية من حدود صفتها التمثيلية»[1] . فكلما كانت أكثر تمثيلا للهيئة الناخبة ، التي انبثقت عنها سواء من حيث تشكيلها أومن حيث أدائها ، كان ذلك أدعى إلى استقرار الاعتقاد بشرعيتها . يعني ذلك أن هذه الهيئات تصبح تتمتع بالشرعية الواسعة ، إذا أدمجت كل فئات وشرائح المجتمع في النشاط السياسي ، وكان لكل فئة اجتماعية تمثيل لها مناسب لعددها في المجتمع سواء على المستوى المحلي أو الوطني في المجالس المنتخبة المحلية والبلدية والولائية ، أو في البرلمان . وقد أضاف أيضا الأستاذ "مصطفى كامل السيد" أستاذ النظرية السياسية ومدير مركز بحوث الدول النامية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، أن واقع الحياة السياسية المتسم بالتوزيع غير المتكافئ للموارد السياسية المتمثلة ، في المعرفة ، المال ، الوقت ، القدرة التنظيمية ، الجاه أو المركز الاجتماعي ، الاتصالات ، الإستراتيجية والتي تعكس علاقات القوة في المجتمع ، يؤدي إلى تباين وتمايز واسع في مدى التناسب بين حجم فئات وجماعات وطبقات اجتماعية عديدة وتمثيلها العددي داخل هذه الهيئات[2] .

فالجماعات الفقيرة منخفضة التعليم ، المشتغلة بالأعمال اليدوية أي أصحاب المهن أو أصحاب البدل الزرقاء ، كما يطلق عليها في أغلب المجتمعات ، هي دائما أقل تواجدا داخل الهيئات النيابية ، مقارنة بالجماعات ذات التعليم العالي والأعلى وأصحاب البدل البيضاء الأكثر تعليما ودخلا وجاها ومركزا اجتماعيا ، أو المالكة لرأس المال وأدوات الإنتاج أو التجار الكبار . يعني هذا أن ظروف الحاجة والفقر الاجتماعي ، يؤديان إلى ضعف التعليم أي فقدان أحد ركائز وموارد العمل السياسي . قد يكون عائقا ومانعا للمشاركة السياسية للكثير من الجماعات ، الفئات أو الطبقات الاجتماعية التي تعاني منه وتعيش تعاسته ،ويضيف قائلا : «وما ينطبق على هذه الجماعات التي لا تجد تمثيلا معادلا لأغلبيتها العددية في الهيئات النيابية ، ينطبق على النساء أيضا »[3]

فعلى الرغم من رفع القيود القانونية عن المشاركة السياسية للنساء، بكافة صورها، وعلى الرغم من أن النساء يشكلن قرابة نصف المواطنين في معظم المجتمعات، إلا أنَّ تواجدهن في الهيئات النيابية، حتى في النظم الليبرالية العريقة ظل أقل بكثير من ثقلهن العددي في المجتمع[4]. على الرغم من أنَّ بعض المجتمعات، اتخذت خطوات محدَّدة لزيادة حجم النساء في الهيئات النيابية، إلا أنَّ ذلك تم في ظروف لا تعكس بالضرورة كفالة الصفة التمثيلية للهيئات النيابية. وإنَّما جاء استجابة لاعتبارات انتخابية في نظم التعدُّدية الحزبية، أو بسبب ضغوط ارتفاع المستويات التعليمية للنساء وزيادة مشاركتهن في قوة العمل. ومن بين الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول لزيادة حجم تواجد المرأة بين الهيئات النيابية، أسلوب ما يسمى بتخصيص نسبة معينة من المقاعد في هذه الهيئات لبعض تلك الجماعات، ومن بينها جماعة النساء. وفيما يخص النساء تحديدا، فإنَّ تجربة توسيع فرص المشاركة السياسية لهن عن طريق إسقاط القيود القانونية على حقوقهن السياسية في التصويت والترشيح وتولي الوظائف العامة، لا يكفي لوصولهن بأعداد مناسبة إلى الهيئات النيابية أو المراكز السياسية القيادية، بل لا بد من العمل الصادق على تمكين المرأة فعلا من العمل السياسي.

لقد طرح النسق المعرفي السائد مجموعة من الإجابات على السؤال الدائر حول أسباب انخفاض المشاركة السياسية للمرأة أهمها[5] افتقاد المهارات السياسية والعوامل الثقافية التي تؤكد على الدور التقليدي للمرأة كزوجة وأم وربة بيت والفقر وغياب الديمقراطية أو كلاهما. ومن منطلق هذا التحديد للمشكلة، تصاغ الاستراتيجيات الوطنية والعالمية لتمكين المرأة وتنمية مهاراتها السياسية، من خلال تسطير البرامج التعليمية وتوفير الأموال لتدريبها على العمل السياسي، من خلال تشجيعها على الانخراط في الجمعيات والتنظيمات والاتحادات السياسية والمهنية، حيث تتحرر طاقات النساء الإبداعية. ورغم كل هذه الجهود، فإنَّها لم تنجح كثيرا في دعم المشاركة السياسية للمرأة. ففي البلدان العربية وباقي دول العالم الثالث التي تسمح للمرأة بالمشاركة في العمل السياسي، وفق دساتيرها وقوانينها، فإن المرأة تواجه الكثير من العقبات منها[6]:

–الاستغلال السيئ لأصوات النساء، ففي الجزائر على سبيل المثال يصوت الرجل بالنيابة عن أهل بيته. فقد يصوت الرجل بالنيابة عن كل النساء الموجودات ببيته دون أن يُمكن حق المعارضة أو الاحتجاج ضد هذا التصرف غير الواعي بمسؤولية الفرد اتجاه وطنه وضميره. فصوته أمانة في عنقه وهو عبارة عن مصادرة غير شرعية للأصوات وهو سلوك غير ديمقراطي يجبر النساء على عدم الاكتراث بالسياسة وشؤونها. وفي صعيد مصر يتم نقل المرأة إلى صناديق الاقتراع ويضغط عليها للتصويت استنادا إلى الاعتبارات العائلية أو القبلية.

–العنف أثناء الانتخابات، فلقد أصبح العنف سمة مميزة للانتخابات في كثير من البلاد العربية، حيث يمنع الناخبون بالقوة من الوصول إلى صناديق الاقتراع من قبل مؤيدي المرشح المنافس، فقد تم تهديد مرشحين في الأردن، مصر، الجزائر، اليمن وغيرها بالقتل. وقد قتل البعض منهم فعلا. وفي حالات عديدة تنشأ مصادمات بين مؤيدي بعض المرشحين مع قوات الأمن، مما يؤدي إلى الكثير من الوفيات والإصابات في هذه البلدان، مما يجعل المرأة تخاف مواجهة أو التعرض لهذه المواقف وتحجم عن المشاركة في الانتخابات. إن تمثيل النساء الجزائريات في الساحة السياسية متدني، رغم تحسن وضع المرأة في ميادين عديدة، بفضل الإجراءات القانونية و الهيكلية التي اتخذتها الدولة الجزائرية لصالح النساء في المجتمع الجزائري. فدخول المرأة إلى التعليم والحياة النشيطة وبعض مجالات النشاط السياسي، أعطاها دفعة قوية لمواصلة النضال من اجل تحقيق التمكين السياسي. ما يلاحظ أن تحسين مستوى التعليم للمرشحات والمنتخبات، هو السمة الأساسية لمواصفات نساء الجزائر الحاليات والمستقبليات. وعليه فان معيار الكفاءة والاستحقاق، سيحل محل معايير اجتماعية أو مهنية أخرى، لان السلطة تطمح إلى إعداد نخبة نسائية ذات قدرات ومهارات قيادية وأخرى تشريعية عالية الجودة. فهؤلاء النساء المناضلات قبل الاستقلال وبعده، فيهن من غادرت الساحة السياسية لما أحست بتراجع الدولة والمجتمع عن تشجيع المرأة على العمل السياسي. ومنهن من تابعت النضال في هياكل الحزب الواحد ومنظماته الجماهيرية، خاصة منظمة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات في عهد الحزب الواحد. والانضمام إلى تشكيلات نسائية سياسية أخرى، بعد الإعلان عن التعددية السياسية.

فتحت التعدُّدية السياسية باب الدخول أمام المرأة الجزائرية للساحة السياسية. فظهر جيل جديد من المناضلات إلى جانب المناضلات السابقات واللواتي غادرن بصورة واسعة، صفوف حزب جبهة التحرير الوطني ومنظماته الجماهيرية، وانضممن لأحزاب أخرى، أهمها حزب التجمع الوطني الديمقراطي. كما تشكلت جمعيات نسائية أضيفت إلى هيئات المجتمع المدني، كالأحزاب السياسية وغيرها. رغم الاختلافات الإيديولوجية، نتيجة اختلاف الانتماء السياسي، فان كل النساء المناضلات طرحن المسالة النسائية من وجهة نظر سياسة واحدة، وهي الطموح إلى تحقيق الاستقلالية التنظيمية للحركة النسائية الجزائرية. فكل تلك العوامل المطروحة للتحليل، مكنت المرأة من دخول الهيئات السياسية بشكل جنيني ومحتشم. ولو اعتبرناها ضرورية لذلك، تبقى غير كافية لتحقيق هدف التمكين السياسي للمرأة الجزائرية، التي مازالت في انتظار من ينصفها ويقدرها حق تقديرها يجد الاهتمام بتمكين المرأة من العمل السياسي جذوره في معاهدات حقوق الإنسان ومبادئها الأساسية الداعية، إلى عدم التمييز على أساس العرق والنوع الاجتماعي أو اللغة أو الدين.

كما جاء في ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 وفي مشروع "أفالون" 1996 الذي تبنته كل الدول الأعضاء واتفاقية حقوق الإنسان لعام 1948 والأمم المتحدة عام 1992 . لقد مهد المؤتمر الدولي الأول للمرأة المنعقد بالمكسيك عام 1975 وخطة عمله على مدى عقد من الزمن 1976- 1985 ، الطريق لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (لسيداو). وتمت الموافقة على هذه الاتفاقية عام 1979 ودخلت حيز التنفيذ عام 1981 كاتفاقية ملزمة. وقد صادقت عليها عشرون 20 دولة آنذاك . تعدُّ أسرع اتفاقية في حقوق الإنسان من حيث التنفيذ . وقعت على الاتفاقية 16ستة عشر دولة عربية من أصل إثنان وعشرون 22 دولة عربية، وهي الجزائر ، جزر القمر ، مصر ، العراق ، الأردن ، الكويت ، لبنان ، ليبيا ، المغرب ، تونس ، اليمن ، السعودية ، سوريا ، البحرين ، جيبوتي وموريتانيا . عكست المؤتمرات الدولية الثلاثة المنعقدة حول المرأة في كوبنهاجن عام 1980 ونيروبي عام 1985 وبكين عام 1995 وندوة الجزائر عام 1988 ، نضجا تدريجيا وتقاربا فيما يتعلق بالإطار المفاهيمي لجدول الأعمال وتركيز المناقشات حول حقوق النساء. فهذه المؤتمرات أوضحت عدم المساواة بين النساء والرجال أمام القانون . واستهدفت الخدمات الاجتماعية للمرأة كالتعليم ، الصحة والتوظيف . وأكّدت الدول العربية المشاركة في هذه اللقاءات على السياق السياسي المتأزم في الكثير من الدول العربية وانعكاساته السلبية على أوضاع النساء العربيات. خاصة الخاضعات للاحتلال كنساء فلسطين ولبنان . وأشارت النساء العربيات المشاركات إلى تغيير الخطاب حولهن وتدخلات الدول العربية لتغيير أوضاع النساء في المجتمعات العربية. كما أشار أيضا الصندوق الإنمائي للمرأة التابع لهيئة الأمم المتحدة عام 2002 إلى تقدُّم وتطوُّر الحوار حول النساء وقضايا النوع الاجتماعي ، إذ جاء فيه ما يلي : «ازداد الحوار حول تقدم النساء وقضايا النوع الاجتماعي بشكل كبير بعد عام 1985 ، وأصبح من الواضح أن العمل مع النساء وحده ليس كافيا لتحقيق التغيير . إذ أن الرجال والمجتمع بأكمله لابد وأن يكونوا أيضا مسؤولين عن المبادرة بالتغيير»[7] . فان كان منهج العمل في السبعينيات ، قد ركّز على مساواة النساء في التنمية . فإنَّ منهج العمل في التسعينيات ، قد ركز على الحاجة إلى آليات مؤسسية للنهوض بالمرأة أى الانتقال من مقاربة المرأة في التنمية إلى مقاربة النوع الاجتماعي ، ومنه إلى مقاربة التمكين في الألفية الثالثة .

ومع منتصف التسعينات توسعت جهود المجتمع المدني في الدول العربية في دعم حقوق المرأة .فالدول العربية التي كانت تشارك في المحافل الدولية وتراقب فقط دون أن تطرح أرائها حول عملية تمكين المرأة ومناقشة أوضاعها ، خاصَّة تقرير عملها المنزلي غير المأجور أو عملها غير الرسمي في البيوت وغيرها . ففي عام 1996 عقدت الأردن مؤتمرا لوزراء

الشؤون الاجتماعية في المنطقة العربية، عكس التزام الدول العربية بتبني خطط عمل محددة تتجاوب مع وثيقة بكين[8] فالجهود العربية لها جذورها الضاربة في التاريخ. وخير دليل على ذلك ما كتبه قاسم أمين عام 1889 عن تحرير المرأة، وما نشرته المجلات العربية كمجلة الفتاة، التي بحثت في قضايا ذات اهتمام مركزي بالنسبة للنساء منذ تسعينات القرن التاسع عشر (19). فهذه الكتابات دلالة تاريخية على الجهود العربية المبذولة لتحقيق المساواة في النوع الاجتماعي. وفي أواخر القرن العشرين (20) بدت جهود الدول العربية صادقة في ذلك. ففي ميدان السكان والصحة، اتجه التركيز على تنظيم الأسرة وتحسين رعاية الأمومة كمجال مستهدف إلى تبني الصحة الإنجابية عن طريق ما سمته منظمة الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات برنامج تباعد الولادات، حماية للأم والطفل وتحقيقا لرفاهية الإنسان العربي وخلقا لفرص ملائمة للمشاركة السياسية للمرأة[9] نفس الشيء في مجال الاقتصاد، فإن الانتقال من التركيز الكلي على التنمية الشاملة إلى التركيز على التنمية البشرية بشكل خاص، يضمن للنساء الحق في معاملتهن كمواطنين متساوين والاستفادة من الطاقات النسائية الجامدة والمعطلة. إلا أن هناك عوامل متشابهة تعيق تحقيق المساواة في النوع الاجتماعي بين الدول العربية. حيث يرى البعض أن هذه المساواة في النوع الاجتماعي، فرضت علينا من قبل الغرب و أنها غير مواتية للسياق الثقافي الإسلامي في الدول العربية، ويتضح من النقاش الذي تم أنّ الإسلاميين يشككون في الأمر من خلال المقالات العديدة التي تشجب المنابر الدولية للنساء، بإعتبارها مخططات ضدّ الإسلام وما هي إلا جزء من المنظومة الفكرية المعادية للمرأة[10] كما كان قرار مجلس الأمن رقم 1325 يؤكد على أهمية مراعاة البعد النوعي في مختلف الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بصدد منع النزاعات وحلها[11] .كما دعت الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون 23 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة التي عقدت تحت شعار "المرأة عام 2000" نحو تحقيق المساواة النوعية والتنمية والسلام في القرن الواحد والعشرون(21) دعت إلى ضرورة المشاركة الكاملة للنساء في كافة مستويات اتخاذ القرار، لتحقيق السلام وإقراره. أكد تقرير التنمية البشرية العربي عام 2002 على ضرورة تمكين المرأة لتحقيق الحرية الإنسانية. وبتطبيق مقياس تمكين المرأة الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمنطقة العربية، اتضح أنها تعاني من ضعف في هذا الصدد. فمن بين مختلف أقاليم العالم، تأتي المنطقة العربية في المرتبة ما قبل الأخيرة تبعا لمقياس تمكين المرأة ولا يليها في الترتيب سوى شبه الصحراء الإفريقية[12]وحسب تقرير المكتب الإقليمي للدول العربية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والذي جاء بعنوان "تمهيد الطريق نحو التمكين". أوضح أنّ المرأة العربية تواكب الاتجاهات العالمية التي تشير إلى انخفاض معدلات مشاركة المرأة في

الحياة العامة ومواقع صنع القرار. ولكنها بالإضافة إلى ذلك متأخرة بصورة أكبر في تبوء المواقع البرلمانية والتنفيذية: «فعلى مستوى النساء العربيات لديهن استعدادا لدخول الحياة العامة والمجال السياسي تحديداً ولكن إرادة الدولة والمجتمعات العربية ضعيفة أو قد تكون منعدمة»[13].

لم تتخذ قرارات حاسمة بهذه المناطق بشأن التمكين الفعلي من العمل السياسي للمرأة العربية. فهي لا تحظى بالحقائب الوزارية الإستراتيجية كالاقتصاد والمالية والتعليم العالي والخارجية. وإنما تسند لها المناصب الوزارية التي تساعدها على تفعيل دورها الاجتماعي كوزارة الأسرة والتضامن والحماية الاجتماعية والصحة والتكوين المهني وكل أشكال الوزارات التي تعدُّ أقل شأنا في نظر الدولة والمجتمع. ورغم ذلك تبقى مشاركة المرأة العربية بطيئة وغير منتظمة. تبقى الجهود السياسية غير كافية لتحقيق تمكين سياسي نسائي جاد في ظل غياب جهود العلماء والمفكرين وكل الفاعلين في المجتمع. خاصَّة ما يسمى "باللوبي النسائي" على المستوى العالمي. حيث نجحت النساء في حشد التأييد وتوجيه الاهتمام إلى قضايا المرأة وبدأ الإهتمام الجاد والفعلي بقضايا المرأة على المستوى العالمي في مؤتمر بكين العالمي للمرأة عام 1986 حيث تقول الدكتورة "علياء شكري": «وقد بلغ هذا الحشد الدولي السياسي والعملي ذروته في مؤتمر بكين العالمي للمرأة»[14]. لكن هذا لا يعطيه وحده الفضل في لفت الانتباه بجدية لقضايا المرأة الشائكة، بل الفضل يعود أيضا في شقه الأكبر لجهود العلماء المختصين الذين قدموا رصيداً كافياً وكبيراً من الدراسات والبحوث وورش العمل. حيث تقول دائما الدكتورة "علياء شكري": «أنَّ قائمة قضايا المرأة ونوعيات المشكلات التي عانت وتعاني منها، لم يعد يكفي لمواجهتها المواعظ أو الكلمات العاطفية ولا حتى تقاس بحسن التقدير، وإنما تتطلب ولا شك رصيدا دقيقا وأمينا. ومن أجل إبراز أبعاد الواقع المعقدة والمتشابكة مع سائر عناصر الحياة الاجتماعية الأخرى»[15]. هذا يعني أنَّ تظافر الجهود العلمية مع الجهود السياسية خاصَّة من طرف التنظيمات النسائية السياسية وغير السياسية، يبدو ضرورة قصوى لإبراز دور المرأة. إنَّ المجتمع لا يمكن أن يسير سيراً طبيعياً قابلا للتطوُّر والتقدُّم، إذا سار على قدم واحدة، فسيره حتما سيكون أعرجا، لا يمكنه من الوصول إلى مبتغاه في التطوُّر والإزدهار. فالسير الطبيعي، هو الذي يتم على قدمين اثنين هما: المرأة والرجل الذين يتعاونان ويتكاملان من أجل التنمية المستدامة. فاستشارة الجنسين في الأمور الأساسية والأمور الثانوية كفيلة بتحقيق نجاح المشاريع التنموية، سواء في المجالات الوقائية، العلاجية والإنشائية. وإقصاء أحد الطرفين من هذه الاستشارة فيه خلل كبير يؤدي إلى اختلال التوازن بين الطرفين ولا يحقق بينهما التعاون والتكامل وتنسيق الجهود من أجل خدمة الوطن والجميع. وعن ممارسة التمييز النوعي، تشير الدكتورة "علياء شكري" في مؤلفها المذكور من قبل، أن المرأة العربية عموما والمرأة المصرية خصوصا، لأنها تتحدث في كتابها عن المرأة المصرية وما آلت إليه من سوء واحتقار لإنسانيتها، حيث تقول: « لست أدري أن أسترسل في حديث الانتكاسة التي آلت إليها مكانة المرأة التي نراها تحت ضغط تيارات وإيديولوجيات وتغيرات مهمة في ميزان القوى

الاجتماعية في مصر في الثمانينات(80) والتسعينات(90) تتخلى طوعا أو يأسا ، عن كثير من مكتسباتها ، فتبدأ هي قبل غيرها باعتبار نفسها عورة ، يجب حجبها بشتى السبل وتأخذ في التباعد عن الدخول في سوق العمل كلية أو الاقتصار على تقبل مكانة متدنية في ذلك السوق»[16] . وإذا كانت المرأة على هذه الحالة السيئة في البيت والعمل ، فكيف يمكن تصور مشاركتها السياسية ، ما دامت فرص هذه المشاركة الاجتماعية غير متاحة أمامها وتمنع منها طوعا أو قسرا ، نظرا لما تعانيه من أشكال التمييز ضدها في الوظائف خارج البيت وداخل الأسرة .

من الجهود الدولية لهيئة الأمم المتحدة ،إنشاء معهد دولي للبحوث والتدريب خلال عقد المرأة من أجل تقدم المرأة . يتركز نشاط هذا المعهد في إعداد البحوث والدراسات وتوفير الإحصائيات والبيانات المتعلقة بدور المرأة في التنمية . كما تتناول برامج المعهد التدريبية الأنشطة والقطاعات المختلفة للتنمية والتي لم تحظ من قبل بالاهتمام الكافي . قدم المعهد بالفعل سلسلة بحوث عن دور المرأة في قطاعات التجارة والزراعة والتكنولوجيا والصناعة والنقد والتمويل . وشاركت سيدات عربيات في أعمال المعهد ، سواء برئاسة اللجنة التحضيرية التي وضعت النظام الأساسي للمعهد أو بعضوية مجلس إدارته من مصر والسودان والمغرب وفي إدارة قسم البحث والتدريب به . تقوم أمانة لجنة مركز المرأة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ومقرها فينا ، وهي الجهاز الرئيسي المسؤول عن موضوعات المرأة ، بمتابعة تنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن المنظمة الدولية وتتلقى ردود الدول وعمل تقييم الأوضاع . توجد سيدة جزائرية في موقع هام في هذا القسم من أمانة هيئة الأمم المتحدة[17] . فالمرأة لها نفس حقوق الرجل وعليها نفس التزاماته اتجاه المجتمع : «من هذا المنطلق عكفت المنظمات النسائية والدولية والإرادة السياسية والمجتمعية في العديد من الدول ونفر كريم من الرجال الذين ساندوا بل بادروا بطرح وتبني قضية المرأة على أنها أصل من قضايا المجتمع الملحة» [18] . لم تكتف هذه المنظمات الدولية بجعل هذه الدول توقع على مثل الاتفاقيات الهادفة لإلغاء التمييز الجنسي ضد المرأة ، بل أرغمت الدول الموقعة على استقبال وفود المراقبة والمتابعة فوق أراضيها للوقوف على درجة الالتزام بتطبيق بنود الاتفاقيات وخاصة اتفاقية إلغاء كل أشكال التمييز ضدَّ المرأة . الجهود الدولية والجهود الوطنية والحكومية والأهلية والنسائية ترجمت إلى مداخل أساسية ، تساعد على ترقية وتعزيز مكانة ووضع المرأة من أهمها ، مدخل الرفاهية الاجتماعية ، إزالة الفقر ، تفعيل الاقتصاد ، اقتصاد المعرفة . وأكثرهم حظا من اهتمام الدول والحكومات والمنظمات النسائية الدولية والوطنية مدخل التمكين الذي غدا من أهم هذه المداخل في وقتنا الحاضر [19] . تعمل وفقه الحركات النسائية وكل الدول الموقعة على اتفاقية إلغاء التمييز ضد المرأة بكل أشكاله .

فهو يهدف إلى رفع الوعي النسائي ونشر وعي سياسي في أوساط النساء ورفع مقدرتهن على العمل والنضال .

2. المعوقات الإجتماعية والإقتصادية للمشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية

لقد أثيرت مسائل عديدة تتعلّق بوضع المرأة في السياق المجتمعي، بحيث في الكثير من المجتمعات المعاصرة خاصة العربية والإسلامية لا تزال الكثير من النساء محرومات من بعض الحقوق الاجتماعية، كحق اختيار شريك الحياة أو الخروج للمجال العام. ولكي تمكن المرأة العربية من حقوقها السياسية، يجدر بنا أولا أن تمكنها من حقوقها الاجتماعية ثم الاقتصادية حتى تنضج وتتهيأ للمشاركة السياسية وتتضح أمامها صورها المختلفة وآليات دعم هذه المشاركة عن طريق ما يسمى بقوى التغيير الاجتماعية كالتعليم واحترام دورها المتعاظم في الحياة العامة والخاصّة ثم تمكينها من تعزيز مكانتها في الإنتاج وتقبلها كعضو منتج ومشارك ومتعدد المشاركة، وليس فقط منتجا للنوع البشري ومحافظا على النسل ووظيفة التكاثر .كل أدبيات المشاركة السياسية للمرأة عموما والمرأة العربية والمسلمة خصوصا، توصلت إلى فهم بعض العوامل المانعة للمرأة من التمتع بالكثير من حقوقها خاصّة الحقوق السياسية وحصرتها في العوامل القانونية كقانون الأحوال الشخصية، سيطرة العادات والتقاليد التي تدعم سيطرة الرجل في المجتمع الأبوي، ضعف الوعي النسائي، قلة أو ضعف الثقافة السياسية المحلية. خصوصاً كون المرء ابن بيئته، يتفاعل معها ويستمد شروط نشاطه وخصائص تفكيره ومستواه الثقافي منها وغياب الاختيار الديمقراطي ببلدها. فعلى الرغم من أنّ قوانين العمل الدولية والمحلية وفرت حماية كافية لحقوق المرأة العاملة ومع أنّ الدساتير الوطنية شملت قوانينها حماية المرأة بوصفها مواطنا كامل الأهلية، لممارسة كافة الأنشطة في العمل دون تمييز أو شرط، إلاّ أنّ هذه التشريعات الوطنية لم تهتم بفرض المرأة في المجال السياسي من الناحية الفعلية والعملية. وحتى وإن تحقق في بعض الدول خاصة المتقدمة، فإنّ الدول المتأخرة وخصوصا العربية والإسلامية لم تطبقه كما ينبغي وتبقى مجرد قوانين وتعليمات لا ترق إلى المستوى العملي بها.

وعلى الرغم من الإهتمام المتزايد بمسألة التمثيل البرلماني للمرأة، فإنّ نسبة هذا التمثيل النسائي بقيت ضعيفة على مستوى برلمانات العالم. فقد تضمّنت إحصائيات جانفي 2000 أنّ نسبة هذا التمثيل بلغت 8,12٪[20].

هناك خمس دول في أوروبا الشمالية هي السويد، الدانمرك، فنلندا والنرويج وإسلندا تصل نسبة التمثيل في برلماناتها إلى نحو 40٪[21]. حسب إحصائيات أعلن عنها الاتحاد البرلماني العالمي بتاريخ 20 سبتمبر 2003. وبناءا على معلومات الاتحاد التي شملت 180

برلمانا وطنياً ، فإنَّ السويد تأتي في طليعة هذه الدول، حيث تمنح نسائها أكبر حيز في البرلمان بنسبة 3,45٪ وتحتل فرنسا المرتبة الأخيرة بنسبة 3,12٪.

أما على المستوى العربي ، فإن الدول العربية تأتي ضمن آخر قائمة الدول من حيث نسبة التمثيل النسائي ، حيث لا تتجاوز 4,7٪ في بعض الدول العربية كالكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وحيث لم يكن حضور المرأة الكويتية ليسجل في البرلمان قبل 2006 .

وما يمكن أن يذكر أنَّ المرأة المصرية في العالم العربي تعتبر أول إمرأة عربية تدخل البرلمان وكان كذلك عام 1957 . أما بالنسبة للمرأة الجزائرية فقد دخلت البرلمان عام 1962 . ورغم دخول المرأة الجزائرية البرلمان عقب الاستقلال مباشرة ، إلا أنَّ تمكينها من العمل السياسي لا زال ضعيفا جدا رغم الجهود الوطنية والدولية المبذولة في هذا المجال . ويعود السبب في ذلك إلى عاملين أساسين هما :

- رفض المجتمع الأبوي لفكرة تمكين المرأة من العمل السياسي والنظر للمرأة بعين قاصرة عاجزة عن اكتشاف قدراتها الحقيقية وتقيمها السليم .

فضلا عن سوء تقدير المجتمع لمواهب المرأة الجزائرية وقدراتها وكذلك عدم تقديرها لقدرتها هي ذاتها ، هناك عامل آخر يكرس غياب المرأة الجزائرية عن الساحة السياسية وهو المفهوم الخاطئ للعائلة من منظور الجزائريين ، حيث يكرس الاحترام والامتثال لمجموعة من القواعد تكرس الحفاظ على التماسك والانسجام الداخلي ، من وجهة نظرهم على أساس الفصل الصارم للفضاءات والأدوار القائم أساسا على النوع الاجتماعي إلى جانب غياب استقلال النساء أو أكثر من ذلك إقصائهن[22] ففي الجزائر يبقى رب الأسرة سواء كان الأب أو الأخ الأكبر في حال فقدان الأب أو غيابه لأسباب ما ، هو الوصي على باقي أفراد الأسرة ، طاعته واجبة واحترامه كقائد وموجه وآمر يبقى قائما بلا منازع . حتى ولو كانت تصرفاته غير منطقية وكان غير مؤهل للاشراف على تحديد مسار أفراد الأسرة . وتؤكد الباحثة ليلى بوطمين هذا الأمر في أطروحتها حول الإطارات النسوة في المجال الصناعي بقولها : «أما المرأة فإنها عنصر ثانوي داخل الأسرة التي تجد تمثيلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الأب وحده بوصفه شخصيتها المعنوية ، فليس غريبا أن يؤكد هذا المجتمع على الرجال ، ونظرا لكثير من الاعتبارات المبررة لمواقفهم ، فإن وجود المرأة بين الرجال مدعاة (دعوة) للفتنة لابد من إقصائها من الفضاء العام ، وبالمقابل أعطى لنفسه حق التمثيل السياسي من خلال الدعوة لاحترام التقاليد »[23].

رغم هذه الحواجز المفتعلة لمنع المرأة الجزائرية من دخول الفضاء السياسي ، إلاَّ أنَّ مشاركتها في الحياة السياسية تبقى أكيدة وقائمة حتى ولو كانت مشاركة صورية . رغم الأطر والآليات القانونية لضمان ممارسة الحقوق السياسية للمرأة الجزائرية مثلها مثل الرجل الجزائري . إلا أنه

على المستوى العملي بقيت مشاركتها ضعيفة وضئيلة جدا فمنذ السنوات الأولى للاستقلال (1962) سجل حضور ضئيل ومحدود للمرأة، بحيث لم تجد عشر نساء منتخبات للمجلس التأسيسي. وسجل عدد أربعة نساء في عضوية المجلس الشعبي الوطني، بحيث عرف التمثيل النيابي النسائي بالجزائر تراجعا رهيبا في بداية التسعينات. وتحديدا خلال الدور الأول للانتخابات التشريعية، فلم يحدث انتخاب ولا إمرأة واحدة من بين 76 إمرأة مرشحة بسبب تنامي التيار الإسلامي من جهة وعدم الثقة في قدرة المرأة على القيادة واتخاذ القرار من جهة أخرى. ولكن بعد إلغاء النتائج الانتخابية لهذا الدور ومع إنشاء المجلس الوطني الانتقالي عام 1994 تم تعيين وليس انتخاب 12 إمرأة لعضويته، وبقيت نسب المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية تتأرجح بين الصعود والنزول تارة، في ظل عدم العمل الجاد على تمكين المرأة من العمل السياسي بصدق. وحتى الأحزاب السياسية المعارضة والتي تحاول أن تثبت العدالة في التعامل بين الجنسين. فإنها تشجع المرأة بالانضمام إلى صفوفها من أجل توسيع حجم وقاعدة الحزب النضالية وتوفير مصادر لتمويله أي توسيع دائرة الاشتراكات من ناحية العدد الكمي للموارد المالية والبشرية. وحين الترشيحات بالمناسبات الانتخابية، فإنها ترشح الذكور وإن أخطأت ورشحت بعض النساء، فإنّها ترتبهن في أواخر القوائم الانتخابية، لتضفي الصفة الشرعية على أعمالها شكلاً وليس مضمونا. وهذه الصورة الشكلية التي تقدم بها المرأة في الانتخابات لا تعزز مكانتها في الساحة السياسية ولا في باقي ساحات النشاط الإنساني الأخرى ولا تزرع الثقة في نفس المرأة لتحاول أن تصنع لنفسها هدفا في المجتمع، تناضل وتعمل من أجل تحقيقه، بل تخضع وتتبع ما تمليه عليها إرادة المجتمع الذكوري.

نصل إلى حقيقة مؤداها، أنّ المرأة الجزائرية على غرار كل النساء العربيات والمسلمات لا تعدُّ مشاركتهن السياسية تجربة رائدة في المنطقة العربية والعالم الإسلامي وكل العالم. بل ما يلاحظ ويسجل على المشاركة السياسية للمرأة العربية والجزائرية – خصوصا– غياب المشاركة الفعلية في العمل السياسي للمرأة في الجزائر وانكماش دورها في الهيئات الحزبية والهياكل النقابية والاتحادات المهنية وغيرها.

رغم أنّ المرأة الجزائرية دخلت المجال السياسي بصورة عفوية، تلقائية من خلال إنخراطها في النضال الوطني المسلح على وجه التحديد، إلاّ أنّها بعد الإستقلال تراجعت نشاطاتها في الميدان السياسي وتقلصت أدوارها ورغم حصولها على حقوقها السياسية الممثلة في حق الانتخاب والترشيح وتولي الوظائف العامة، إلا أن ذلك لم يرفعها ولم يدفعها إلى الاندماج الفعلي في الحياة العامة بشكل عام والحياة السياسية بشكل خاص. وبالتالي لم يكن تأثيرها على صناعة القرار واتخاذه أو صنع ورسم السياسة العامة ذا معنى أوذا تأثير. والأسباب في ذلك قوية ومتعدّدة، منها ما تعلّق بوضع المرأة الاقتصادي كقلة تواجدها في الميدان الاقتصادي وحضورها الضعيف في مختلف مواقع العمل أووضعها

الاجتماعي المتميز بضعف حضورها في هيئات التعليم، حيث معظم الإناث، خصوصاً خلال العهد الاستعماري وبعده تميز بقلة تردد البنات على المدارس.

فتمدرس البنات يعد ضئيلا مقارنة بتمدرس الذكور، منه لأسباب اجتماعية مرتبطة مباشرة بالموروث الثقافي للمجتمع الجزائري، حيث تقاليد وعادات شتى تمنع الفتاة من الخروج للتعلم أو العمل، وهي ماعرف بالعادات والتقاليد البالية، المنافية لتمكين الأنثى من القراءة والكتابة والعمل، ومنها ما ارتبط بالوضع الاقتصادي السيئ للأسرة التي تفاضل بين تعلم الذكور على الإناث، أخذا بمبدأ القوامة والإنفاق للرجل وليست من واجبات ومسؤوليات الأنثى، ومنها ما تعلّق بالشأن السياسي الداخلي، حيث في فترة الاستقلال تم تشجيع توظيف الذكور على الإناث، حيث أعطى قانون الوظيف العمومي لعام 1966 الأولوية في التوظيف للذكور دون الإناث، مما أضعف عزائم الإناث عن الالتحاق بالتعليم أو المطالبة به والإصرار على ذلك، مادام أهل الحل والربط يرون ذلك من مهام البناء الوطني.

أما في الوقت الحاضر، فإنّ قضية إدماج النساء في مجهودات التنمية وتطبيق مبدأ مساواة المرأة بالرجل، أصبحت تشكّل اتجاهاً عالمياً ورئيسياً في إطار نظريات التنمية، حيث أتسع وعي المجتمع الدولي وازدادت القوى المهتمة بتمكين المرأة اقتصاديا، اجتماعيا وسياسيا، لأنّها أدركت في العقود الأخيرة أهمية مشاركة المرأة في جهود التنمية، وأكّدت الكثير من البحوث المقدمة حول خبرات التنمية في العالم، أنّ تحقيق التنمية المستدامة، المتوازنة لن يتم دون إشراك كل القوى البشرية المتاحة للمجتمعات الإنسانية. فالتعاون على تحقيق مطالب وأهداف التنمية ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي أو رفعه أو تحقيق التوازن الاقتصادي أو الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

يرى الكثير من المهتمين بقضايا إدماج المرأة في العمل التنموي أنّ: «دخول المرأة أروقة السلطة الاقتصادية والسياسية في صنع واتخاذ القرار من شأنه أن يحقق النمو والتنمية البشرية المرجوة»[24].

فإذا كان نصف القوى الإنتاجية معطل عن العمل وكل المجتمع والإنتاج مستهلكا، فإنّ تأثير الاستهلاك على الإنتاج سيكون قويا ويصبح المجتمع يعيش فوق إمكانياته، مما لايدفع على تحقيق التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. وما يحدث هو العجز التجاري، حيث تتفوق الواردات على الصادرات وتصبح الدولة عاجزة عن استخدام كل الإمكانيات البشرية المتاحة. والمطلوب لتحقيق التوازن الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو في مستوى آمال وطموحات المواطنين هو الاستخدام العقلاني، الفعال لكل الموارد البشرية المتوفرة في المجتمع، دون تمييز قائم على أساس نوعي أو غيره مع سن سياسة اجتماعية قائمة على مراعاة العدالة والديمقراطية في التعليم لكل أفراد المجتمع ذكورا وإناثا، خاصة وأن اتجاه التنمية والجندر يؤكد على أن التنمية الفعالة والواعدة بالنجاح

والتي يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة وزيادة معدلات الرفاهية هي التي تضمن مشاركة المرأة والرجل على حد سواء في التنمية، كما تضمن عدالة حصولهما على ثمارها. وبناء عليه اختلفت النظرة إلى المرأة من اعتبارها كيانا خارج السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي القائم.» [25] أنّ متطلبات التنمية المستدامة تستدعي إزالة الفوارق والإختلافات الاجتماعية التي ابتدعها المجتمع في تحديده للعلاقات الاجتماعية بين الجنسين. إلا أنّ الوضع الحالي للمرأة ودورها في الحياة العامة يؤكد استمرار هذه الفوارق، التي أصبحت عائقاً اجتماعياً وثقافياً أمام التمكين الحقيقي للمرأة من العمل العام والعمل السياسي.

ولن تختفي هذه الفوارق والاختلافات المفتعلة داخل المجتمع إلا إذا زال تقسيم الأدوار الاجتماعية وتحديد العلاقات الاجتماعية على أساس نوعي وحل محله الاتجاه الايجابي التعاوني في العمل والإنتاج والفكر والثقافة وفي كل الميادين التي تهم حياة البشر ونظر إلى المرأة والرجل على أنهما متكاملان ومتعاونان، وليس منفصلان ومتنافسان، متضادان بل متناسبان، مشتركان في تحقيق الصالح العام. حيث يعزز الدور الإنجابي والأسري بالموازاة مع الدور الإنتاجي والدور الاقتصادي والدور السياسي وكل الأدوار العامة لكلا الجنسين على أساس التكامل، التعاون والمشاركة الايجابية.

من بين ما يعيق المرأة عن المشاركة في المجال السياسي بإيجابية وفعالية، الاعتقاد الخاطئ بثبات واستمرار التقسيم الاجتماعي للأدوار بين الجنسين في العهد السابق فما تم تصنيفه على أساس الاختلاف في الصفات البيولوجية بين الجنسين، ليس بالأمر الثابت المتواصل. فالزمن والتطور الإنساني في الفكر والعلم والثقافة والعمل كفيل بمحوه وتغييره وإدماج المرأة في السياق العام للمجتمع. فكل مرحلة من مراحل التطوّر البشري تستدعي سلوكاً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ملائماً لظروف ومستويات هذا التطوّر. ففي العهود السابقة، لم يكن مستوى التطور البشري يتطلّب كل الجهود وكل الموارد المتاحة للمجتمع أمام جهود التنمية والتحديث الحاضرة فإنّها تستلزم الاستخدام الكامل والفعال لكل طاقاتها وإمكاناتها المادية والبشرية دون تمييز نوعي، اجتماعي أو ثقافي.

فكل القوى الإنتاجية مجبرة على الإندماج في العمل والإنتاج بوعي وإدراك لمتطلبات التنمية المستدامة والتحديث وخلق التمايز والمزايا التنافسية لتبوء المكانة المناسبة في دائرة الإنتاج العالمي.

لم يعد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل يطرح أو يناقش، بل أضحى أمرا محسوما. وإنّما ما نطمح إليه هو تجسيده على أرض الواقع في كل الميادين والمجالات دون التحجج بالتصنيف السابق

للأدوار الاجتماعية للجنسين. فالوضع الراهن، لم يعد يتحمل النظرة الدونية أو التفكير السلبي في قدرة المرأة على العمل وأهليتها للعمل السياسي، بل صار الأمر متعلقا بإيجاد آليات تحمي حقوق الجنسين وتضمن تكافؤ الفرص في كل أنواع المشاركات بينهما.

ثم أنّ أعباء العمل المنزلي وأعباء العمل خارج البيت قد أنهك قوى المرأة وشغل كل تفكيرها، مما يمنعها من التفكير في اقتحام العمل السياسي، إلاّ في حالات استثنائية. وقد أكّدت التجربة الجزائرية للمشاركة السياسية أنّ النساء اللواتي إشتغلن بالسياسة هن من النساء العازبات أو المطلقات ومن المدن القريبة نوعا ما من العاصمة أو من المدن الكبرى الجزائرية، حيث ينعمن بحرية العمل والخروج أكثر من غيرهن في المدن الصغرى أو الأرياف.

تعاني المرأة العاملة مشكلة القيام بأعباء دورين، دورها التقليدي وكذلك دورها خارج البيت. والكثير من المعالجات ترجع هذه المشكلة إلى عمل المرأة في حد ذاته، غير أنّ المشكلة في واقع الأمر تتلخص في غياب توازن جديد لتوزيع الأدوار داخل الأسرة بدلا من التوازن التقليدي الذي اختل بقيام الزوجة بدور جديد خارج البيت. ويعني أنّ صعوبة دخول المرأة العاملة الحياة السياسية وعجزها عن المشاركة في القضايا القومية يعبر عن جسد أرهقه العمل أو ذهن تملؤه المشاغل. لقد استنفذ العمل داخل البيت وخارجه طاقة ووقت الزوجة، بحيث أصبح من الصعب ممارستها لأي نشاط إضافي.

فالتنمية والتقدم والتحديث وبناء الميزة التنافسية تحتاج إلى تحقيق الممارسة الحقيقية لكافة حقوق الإنسان وعلى رأسها الحقوق الاجتماعية وهي تمكين كلا الجنسين من العلم والمعرفة عن طريق فتح أبواب التعليم أمام الذكور والإناث بشكل عادل ومنصف، وتمكين الأفراد من فرص العمل والمشاركة في تحقيق الفعالية الاقتصادية وتشجيع الكل للتمتع بكل الحقوق السياسية وممارستها على أسس عادلة ووفق مبادئ الجدارة والكفاءة والمساواة. والمعيار الموضوعي الفعلي للاختيار بين الجنسين هو معيار الكفاءة والاستحقاق والأهلية، وليس المعيار الشكلي الذاتي القائم على التصنيف المجحف لأدوار الأفراد في المجتمع، على أن تتخصص المرأة في العمل المنزلي والوظيفة الإنجابية، ويتخصص الرجل في العمل خارج البيت والقيام بأعباء الإنتاج الوطني. فالإنتاج ورفعه وتحقيق الفعالية والكفاءة الإنتاجية يحتاج إلى كل القوى الإنتاجية المتاحة للمجتمع. وليس لنصف المجتمع فقط.

فنحن بحاجة ماسة وملحة للتخطيط الاستراتيجي الذي يضع في الاعتبار مشاركة المرأة من أولويات العمل التخطيطي. فللرجل والمرأة أفكار وآراء وتوجهات مختلفة. والاختلاف هنا في الفكر والرأي والتوجه لا يعني التنافر أو التنافس السلبي بل يعني التعاون والتكامل والتنافس الايجابي الذي يساعد على تحقيق الهدف والغاية من تضمين كل أفراد المجتمع فيما ينتجون

وينجزون . يؤكد هذه المعالجة الدكتور حمدي عبد الرحمن حسن بقوله: «هناك حاجة إلى وضع إستراتيجية تتجاوز المستوى الفردي والزيادة الكمية للنساء في الأبنية التنظيمية القائمة لتطرح إيديولوجيات قيم بديلة تؤكد على تكافؤ الفرص والعدالة والإنصاف بين الجنسين .» (26)

إلى جانب الاعتداد بوضع إستراتيجية فعالة لتمكين المرأة من المشاركة أيضا . هناك الحاجة لوضع برامج عملية هدفها تغيير النسق القيمي السائد في المجتمعات، بحيث يتم خلاله أيضا تغيير قيم المنظمات والإطارات كتغيير التوجهات الذكورية والعلاقات والأدوار السائدة في أوساط العمل وفي مجالات الحياة العامة، كتشجيع الرجال على المشاركة في التربية والرعاية الأسرية، مثال ذلك تحويل عطلة الأمومة من حق الأم المرضعة إلى عطلة تمنح كلا الوالدين حقوقا قانونية لرعاية الأبناء كما هو الحال في معظم الدول الصناعية. فالولايات المتحدة الأمريكية منحت سنة 1994 عطلة محدودة للوالدين . وأدخلت اليابان عطلة الوالدين عام 1992 . وفي الدول الاسكتلندية يمكن لكلا الوالدين أن يتفرغ لرعاية الأبناء حتى حدود السنة الثالثة من أعمارهم ويحصل على تعويض مالي وضمانات عمل. بالإضافة إلى استفادة الوالدين من جداول عمل مرنة أوعمل نصف وقتي . كما هو معمول به في ألمانيا واليابان . وتشجيع مايسمى بالخدمة الاجتماعية العمالية لصالح الآباء والأمهات .

وتظهر الحاجة كذلك إلى الاهتمام بالبرامج الحكومية التي تركز على السياسات الداعية لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة الاقتصادية والسياسية وكذلك البرامج غير الحكومية المسطرة من هيئات المجتمع المدني ، وعلى رأسها المنظمات النسائية العاملة على نشر الوعي النسائي والتوعية النسائية بالحقوق السياسية. وتقديم النساء في الدوائر الإعلامية في صورها الايجابية التي تشجع على دخول المرأة الساحة السياسية وليس في صورها السلبية التي تنعتها بالفسق والفجور . بل الصور الإعلامية التي تبرز أهمية الأدوار المتعاظمة والمتزايدة للنساء في المجتمع وتأثيراتها الايجابية في حالة إدماجها الفعلي في الحياة العامة والحياة السياسية . وتقديم النماذج النسائية الفعالة في مواقع صنع واتخاذ القرار . هذه الأمور من شأنها أن تعزز مكانة ودور المرأة في مجتمعها وتعزز في نفسها ثقتها بنفسها وفي كل قدراتها . وتجعل منها شريكا مساويا للرجل في العمل والإنتاج وإحداث التغيير وتقديم أفضل ما عندها من آراء وقيم ايجابية وتوجهات وخبرات في ميدان تخصصها ، بل شريكا محاورا ومبادرا لتقديم الانجاز والإبداع والابتكار في أي مجال تتواجد فيه .فمهمة التقديم والتعريف بأهمية المرأة في خدمة المجتمع ، ليس فقط من مهام الدوائر الرسمية ، بل من مهام وصلاحيات الهيئات غير الحكومية وخصوصاً الهيئات النسائية الفاعلة في الدولة والمجتمع .فما يلاحظ على هذه الهيئات النسائية المحلية تحديدا ، هو

تكريس المفهوم والنظرة السلبيين عن وضع المرأة ومكانتها وأدوارها في المجتمع وتكريس أدوارها التقليدية ، بدلا من العمل على تكريس مفهوم جديد لدور ومكانة المرأة ، يغذي فيها الشجاعة لاقتحام الحياة العامة والاندماج في المجال السياسي .

فبعض المشكلات التي تعيق إدماج المرأة في المجال السياسي ، قد يكون مصدرها هو المرأة نفسها التي تستسلم للوضع المجتمعي القائم والنسق الثقافي السائد ولا تعمل على تغييره وهذا الأمر خاص بالمرأة العربية المثقفة التي لازالت لحد الآن تقبل بالأوضاع التقليدية وتكتفي بالإذعان لها . ولا تحاول أن تغير منها لا بالقلم ولا باللسان فلا هي مجندة للدفاع عن حقوقها بالكتابة في الصحافة ولا هي مهتمة بالانخراط في الهيئات الرسمية وغير الرسمية لتبليغ مطامحها وحاجاتها للدولة والمجتمع .

فالمرأة العربية تعاني حالة انهزام أمام نفسها وانعدام الثقة في قدراتها رغم ارتفاع وتقدم نسب تمدرس الإناث في الدول العربية منذ فترات تاريخية تعد طويلة نوعا ما . ورغم أنها في مشاركتها السياسية لا تعترضها عوائق قانونية أو عقبات تشريعية ، لأن كل الدساتير العربية بما فيها مؤخرا دستور دولة الكويت ، يقر بالمساواة في التمتع بكل الحقوق السياسية لكلا الجنسين ، دون تمييز على أساس نوعي أو دونه . ولكن ما تواجهه هو : «الأطر والتنظيمات السياسية الجامدة تغيب عنها خطط حقيقية للنهوض بحالة المشاركة السياسية للمرأة وتموقها رؤى ثقافية واجتماعية سلبية حاكمة للسلوك والممارسات الواقعية .»[27] منها على سبيل المثال :

–حالة العزوف الشامل عن المشاركة السياسية بسبب ضعف المسار الديمقراطي وعدم احترام حقوق الإنسان والفقر والأمية .

–حالة الإنهزام العام التي تشعر بها المرأة العربية وانعدام ثقتها في قدراتها واستعداداتها وإقناعها بواقع الحال مع إذعانها لمختلف الرؤى الاجتماعية والثقافية الفاعلة في المجتمع والمؤثرة في سلوكيل بالسلب والإحباط .

–حالة الانهزام العام التي تشعر بها المرأة العربية وانعدام ثقتها في قدراتها واستعداداتها وإقناعها بواقع الحال مع إذعانها لمختلف الرؤى الاجتماعية والثقافية الفاعلة في المجتمع والمؤثرة في سلوكها بالسلب والإحباط .

–إرتباك المناخ الثقافي وتراجع الثقافة السائدة أمام ما يسببه البعض من إرهاب فكري بفعل ما يروجون له من أفكار وقيم تكرس تهميش المرأة السياسي .

-تأثير العولمة بكل أشكالها على الوضع العام للمجتمع عموما ووضع المرأة خصوصاً. فالأولوية منحت لإعادة الهيكلة الاقتصادية أو هندسة المؤسسات أوتقليص حجم العمالة كما حدث في الجزائر في فترة الـ90 وتسريح العمال بالآلاف ثمّا صعب عملية إعادة بناء المرأة اجتماعياً وسياسياً.

-فالبطالة أثرت بشكل خطير على الأسرة وفي مقدّمتها المرأة التي صار انشغالها منصباً حول حاجيات العائلة البيولوجية أولا، حيث ازداد الفقر وتوسعت نسب الأمية في الأوساط العائلية.

-غياب إستراتيجية حقيقية لدعم المورد البشري وتأهيله وتدريبه باستمرار وتهيئته للمشاركة الكفؤة والفعالة في التنمية البشرية، مع عدم الاهتمام بإدماج العنصر البشري النسوي في مواقع اتخاذ القرار وصنعه، لانعدام الخبرات والسياسات في هذا المجال.

-عدم تشجيع النخبة السياسية النسائية السابقة على الارتقاء في مواقعها والعمل على تشجيع مثيلاتها من النساء، بسبب عزوف الأحزاب السياسية عن ترشيح المرأة أو التعريف بقدراتها التقريرية وانسداد المداخل أمام النساء لدخول البرلمان أوتولي المناصب الحكومية العليا.

فبسبب مجمل العوامل المذكورة إلى جانب التأثيرات السلبية للمشاركة السياسية نفسها على مشاركة المرأة، خاصة المتزوجة والأم. فهذا العمل السياسي قد يعيق نشاطها العائلي، ويقلّل من حضورها الايجابي مع أبناءها وأسرتها، وقد يهدد استقرارها الأسري وحياتها الزوجية.

إلى جانب تلك المعوقات التي حدّدها تقرير صندوق هيئة الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، فإنّ عوائق ذات طبيعة إجتماعية وإقتصادية وقفت حجر عثرة في طريق تمكين المرأة من الدخول في المجال العام وممارسة النشاط السياسي. لقد واجهت المرأة العربية على وجه الخصوص عوائق اجتماعية ذات صلة بالتراث الثقافي والتقاليد السائدة والتي كرست الصورة السلبية التي رسمتها الأعراف الاجتماعية والتقاليد في حرمان المرأة من المشاركة في الحياة العامّة عموماً والحياة السياسيّة بصورة خاصّة.

نتيجة لهذه النظرة السلبية للمرأة فإنها حين تذعن لمتطلبات وظيفة قيادية أو منصب عال ما وتفرض شخصيتها القوية فإنها تهاجم وتنعت بأقبح الصفات وتنسب لها تهما تخدش أنوثتها وتحط من معنوياتها ويقال أنها "استرجلت" وتخلت عن صفاتها الفطرية وأنوثتها واتصفت بصفات ذكورية. كل امرأة ناجحة في عمل مرموق أو منصب عال يقال عنها في الجزائر بالعامية "عايشه راجل". هذه النظرة السلبية تؤثّر حتماً على نفسية المرأة

العربية مما يجعلها وفي غالب الأحيان ، تحجم عن المشاركة الجادة وتفقد الثقة في مجتمعها وفي قدراتها القيادية والتنظيمية والتنظيرية والتسييرية حتى ولو كانت معها أعلى شهادات المراتب العلمية وتملك أقوى المهارات المهنية لأنها ببساطة تقتنع رغما عنها بتفوق الذكور في مجتمع ذكوري وأبوي. وهذا ما أكّدته الأستاذة "الهام عبد الحميد" بقولها : «والغريب أنّ المرأة التي توصف بالذكاء والعصرية او العقلانية والمشاركة، تنسحب منها صفة الأنوثة، لان شخصيتها إنما تتحقق في كونها أما أو زوجة ، وأخت وابنة ، وحينما توصف بالصفات الأخرى التي ترتبط بالعلم والعمل والفعل والتفكير يطلق عليها صفات الرجولة أو أنها أخت الرجل»[28].

فعادة نجد المرأة العربية مضطهدة على مستوى العمل من رؤساءها الذين في كثير من الحالات لايملكون خبراتها ولا شهاداتها العلمية. نجد هذه الحالات في مستويات الإدارة الوسطى والقاعدية . فالمرأة العربية تعاني من الاضطهاد على مستوى الوظيفة والبيت ويمتد هذا الإضطهاد إلى هياكل ومؤسّسات العمل السياسي . فتحرم المرأة من مناصب القيادة العليا وقد تعهد لها مسؤوليات أو وظائف استشارية لا ترقى بطموحها ولا تعبّر حقيقة عن آمالها في ترقية المرأة وتمكينها سياسيا . فكلما أبعدت عن مناصب اتخاذ القرار وصنعه كلما كان تأثيرها في القرار الرسمي ضعيفا ولا أثر له .

3. المعوقات الثقافية والإعلامية والقانونية للمشاركة السياسية للمرأة في الدول العربية

إضافة إلى تعرض المرشحات منهن إلى المضايقات وتوجيه التهديدات المادية أوالمعنوية من قبل الرجال . وفي كثير من الأوقات يصعب تمويل حملة انتخابية خاصة بالمرأة المرشحة لفقدان الثقة في نجاحها . وكثيرا ما تكون المرأة التي تعمل بالمجال السياسي عرضة للإشاعات المغرضة والهدامة والاتهامات المختلفة وافتعال الفضائح التي تؤثر سلبا على صورتهن العامة ، ممّا يضعف ثقة الناخبين في التصويت على المرشحين من النساء ، خاصّة وأنّ الإعلام العربي لم ينصف المرأة . ففي مقال جريدة الوطن الأسبوعية تحت عنوان "المرأة في الإعلام العربي إما راقصة أو مجرمة أو عشيقة" . فالإعلام العربي لم يقدّم الصورة الايجابية حتى لا نقول المثالية عن المرأة العربية ، لم يصور بطولاتها النضالية سواء من أجل تحرير أوطانها من براثن الاحتلال الأجنبي أومن أجل تحررها من أعراف وتقاليد المجتمع البالية المتطرفة والرافضة لكل تغيير اجتماعي ، قد يحسن وضع المرأة في مجتمعاتها . لم يقدم

تضحيات المرأة في عملية البناء الوطني بعد استقلال أوطانها وإنّما يبيّن فقط الجانب الغريزي الحيواني في المرأة وكأنّها لم تخلق سوى للأعمال المبتذلة الرخيصة التي تحط من شأنها وتجعلها تفقد القدرة على المقاومة في مجتمعات ذكورية متسلطة، كما تفقد القدرة على العمل الايجابي والمبدع في مجال العلوم والمعرفة وتستسلم لأوامر الرجل. فوسائل الإعلام العربية ساهمت في تكريس وجهات النظر المتشائمة حول المرأة وعملها في المجال العام واستمرت في رسم الصورة السلبية للمرأة العربية بدلا من توجيه الفكر نحو العمل على مساعدة المرأة وتمكينها من العمل الجاد سواء في المجال السياسي أو المجالات الأخرى التي هي في الأصل مجالات تتفاعل وتتكامل فيما بينها.

فوسائل وأجهزة الإعلام لم تناقش قضايا المرأة بموضوعية وحتى وإن ناقشتها، فإنها فاقدة للشفافية والاستمرارية والمتابعة. ولكي نصل إلى هذا المبتغى علينا أن نلتزم بتحسين صورتنا، «ولكي نحسن صورتنا نحتاج أولا لأن نحسن أفعالنا ونصلح مناهج تعليمنا ونلتزم بأخلاقيات الإعلام والشفافية في علمنا ونستغل ثوراتنا الإنسانية وندعم دخول المزيد من النساء في الإعلام لتقديم قيادات متوازنة»[29].

وقد أضاف أنّ "مليكة مالك" من المغرب «بيّنت أنّ مناقشة قضية المرأة والإعلام تجرنا إلى مناقشة قضية الديمقراطية في إعلامنا، بل في مجتمعاتنا. وتكشف قصور إعلامنا الذي يتّضح، لكن فقدان الاستمرارية في متابعة القضايا والنتيجة هي سقوط بعض أجهزة إعلامنا في التعامل المبتذل مع الصورة السلبية للمرأة»[30].

فالإعلام الغربي وبعده الإعلام العربي الذي سار على نهجه قدم المرأة العربية في أسوأ صورها. إما هي إمرأة خاضعة خضوعا أعمى للرجل لاتعرف حدود حقوقها ولا حدود واجباتها أو هي إمرأة "ساقطة" لا وعي لها بمسائل الشرف والكرامة والمواطنة الحقيقية. فهل وعي إعلامنا العربي هذه الحقائق وتعامل معها بموضوعية وديمقراطية ؟.

وقد أجاب المقال على هذا السؤال بتأكيده على أنّ: «وسائل الإعلام لم تهتم بتخصيص مساحات ثابتة لمعالجة قضايا المرأة ولا توجد منهجية واضحة أو إستراتيجية قوية لمعالجة قضايا المرأة، فالإعلام الإسلامي (العربي) تناول قضايا المرأة المسلمة تناولاً ضعيفاً. وقد ركّز على دور المرأة التقليدي واستبعد الأدوار الأخرى ذات الأهمية التي تعتبر المرأة كائنا منتجا وعضوا فعالا»[31].

وفي دراسة مقارنة للقوانين الخاصة بالمرأة والأسرة في المغرب العربي، تونس، المغرب والجزائر للباحثة "حفيظة شقير" أكّدت أنّ من أسباب انخفاض المشاركة السياسية للمرأة بهذه المناطق من البلاد العربية تعود إلى عدم تحرر المرأة من العلاقات الأبوية واضطهاد الرجل والأعراف السائدة التي تجعل منها إنساناً مستغلاً ومستضعفاً. فقوانين الأحوال الشخصية تعكس طبيعة هذه المجتمعات ووضع المرأة فيها وذلك فإن تحرر المرأة أصبح أمرا ملحا وضرورة قصوى في الوطن العربي. «فعلى الرغم من تمتع المرأة باستقلال نسبي في العائلة ودخولها ميدان التعليم وتصاعد نضالها المستمر من أجل مشاركة فعالة في الدورة الاقتصادية واكتساب حق المساواة مع الرجل في العمل، تبقى المرأة سجينة الأحوال الشخصية التي تتسم بعدم المساواة بينها وبين الرجل في حرية التصرف». [32] لكن رغم الحجم الكبير من صحة هذا التحليل إلا أنّ أوضاع المرأة تختلف من قطر لأخر في بلدان المغرب العربي. فكثيرا ما تتسم العلاقات قبل الزواج وحتى بعده باللامساواة بين المرأة والرجل. فالرجل هو الذي يحدد سلوكات المرأة على مستوى المجالين العام والخاص والمسألة تعد عامة إلا باستثناء بعض الحالات النادرة جدا، حيث تهيمن المرأة على الوسط العائلي أو على العلاقات الزوجية، وهذا الأمر يعدّ عيبا في حق الرجل وينعت بصفات قبيحة لأنّه منح زوجته حريات تفوق الحدود التي رسمتها الأعراف والتقاليد الاجتماعية وليست القوانين وأهمها قانون الأحوال الشخصية الذي يغلب سيطرة الزوج في العلاقات الزوجية. وكثيرا ما يحدث الطلاق من جانب واحد وتكون المرأة هي الضحية الأولى وتليها الضحية الثانية وهم الأولاد.

فبالإضافة إلى أزمتي الحرية والديمقراطية وربطها بتدهور وضع المرأة السياسي في الوطن العربي، حيث جاء في دراسة الباحثة "سهير لطفي" حول وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمتي الحرية والديمقراطية: «أن الديمقراطية والحرية في الوطن العربي تعانيان صراعا ضد سيطرة القوى الخارجية الأجنبية المتمثلة في التبعية السياسية والثقافية والاقتصادية وصراعا من استمرارية سيطرة العلاقات السلطوية داخل الأسرة التي تمتد إلى علاقة الفرد وضد المشاكل التاريخية المتوارثة في الوطن العربي من الحكم العثماني والاستعمار والانتداب والضياع بين الأصالة والمعاصرة فكان حاصل التجارب العربية هو تغيير في الفئات الاجتماعية القيادية دون تغيير جوهري في نوعية العلاقات السلطوية داخل الأسرة والمجتمع» [33]. فالقيادات الوطنية التي حلت محل القيادات العثمانية سواء في بلدان المغرب العربي أو في مشرقه، ومن بعده السلطات الإحتلالية الأجنبية التي ورثت الرعب وسيطرة الرجل في هذه المستعمرات، لم تهتم بمشاكل الأفراد في مجتمعاتها بقدر ما انشغلت بتأمين مكاسبها التي جنت من تواجدها في مراكز السلطة واتخاذ القرارات عن طريق الارتباط بالغرب وبالمصالح الأجنبية، التي تؤمن لها الاستمرار في الحكم لفترات

أطول مقابل الحصول على امتيازات مادية على وجه الخصوص وربط هذه الدول التي نالت استقلالها بروابط التبعية الأجنبية بكل أشكالها المعروفة والمتداولة. «فقد تكالبت على جمع الثروات في تعاملها مع الشركات الاحتكارية واستعملت البرجوازية وسائل الإعلام و الثقافة والفكر في دعم أفكارها ومصالحها. وبهذا إنعزلت القيادة عن الإهتمام بمصالح المجتمع وعن الحرص على توعية أفراده بمشاكلهم الحقيقية وعن تعبئتهم للمشاركة الفعلية في إدارة شؤون مجتمعهم .بل انتهى الأمر إلى قهر الرأي الآخر»[34] وبطبيعة الحال فإن توعية المرأة كفرد في المجتمع العربي بدورها الهام في المجال السياسي وتمكينها من لعبه فعلا يعد مشكلا من بين مشاكل أفراد المجتمع.

إنَّ ما يمكن استخلاصه من دراسة المشاركة السياسية للمرأة عموما وتجربة المرأة الجزائرية خصوصاً أنَّ: علماء المسلمين تباينت آراءهم واختلفت مواقفهم حول استفادة المرأة من ممارسة الحقوق السياسية. وظهرت مواقفهم المتباينة في ثلاث اتجاهات: [35]

الاتجاه الأول: وقد تزعمه بعض العلماء المعاصرين وتمثل في نفي الحقوق السياسية على المرأة نفيا مطلقا. فلا يجب أن تتمتَّع المرأة بها ولا يجب أن تمنح هذه الحقوق على الإطلاق.

أما الاتجاه الثاني: وقد مثله معظم علماء الشريعة المعاصرين. فهم يرون أن الإسلام، لم يحرم النساء من حقوقهن السياسية، باستثناء رئاسة الدولة. ويرون أنَّ المجتمع لم يتهيأ بعد لممارسة تلك الحقوق ممارسة فعلية.

وأما الاتجاه الثالث: فقد مثله بعض العلماء المعاصرين. وهم يرون أنَّ الإسلام لم يمنع المرأة من العمل السياسي ولم يحرمها من ممارسة حقوقها السياسية والتمتع بفضائلها. وإنَّما المسألة هي مسألة اجتماعية سياسية، لذلك يجب ترك حل هذه المسألة للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[36].

يستدل الفريق الأول في إبداء موقفهم بما جاء في القرآن الكريم في الآية 34 من سورة النساء حيث قال عز وجل: «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم».

فهذا الفريق حصر القوامة في الرجال وهي مرهونة بالإنفاق المالي أو بتولي الشؤون المالية والمادية للإنفاق العائلي. والآن فيه نساء في كل المجتمعات يقمن بهذا الدور وهو الإنفاق العائلي بصورة كاملة. ورغم ذلك، فهن عازفات عن المشاركة السياسية. ليس لهذا السبب الديني وإنما لأسباب أخرى تتعلق بأسباب دنيوية، منها الوضع الاجتماعي، الدخل المادي، المستوى التعليمي، الاستعداد النفسي، الوعي النسائي وغيرها من أمور اقتصادية،

اجتماعية، ثقافية وسياسية وأخرى ذاتية وأخرى موضوعية، تتعلق بالاختيار الديمقراطي للدولة التي تنتمين إليها.

فأنصار الاتجاه الأول يناقشون موقفهم من العمل السياسي للمرأة في ضوء الآيات الكريمة في قوله تعالى: «وقرن في بيوتكن ولا تبرجن تبرج الجاهلية الأولى». وفي قوله تعالى: «وإذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب».

فمن خلال هاتين الآيتين الكريمتين نفهم صراحة أنَّ القرآن الكريم كلف المرأة بالبقاء في بيتها ولا تخرج منه إلا لضرورة. وهي مأمورة بالاحتجاب عن الرجال وعدم الاختلاط بهم. لهذا يجب على المرأة أن تبتعد عن زحمة الحياة السياسية.

وبالنظر لتحديات وفرص الاستفادة من كل طاقات المجتمع المعاصرة وبالنظر للفرص والتهديدات التي تحملها البيئة الخارجية ضد البيئات الوطنية الداخلية للمجتمعات – خصوصا– مجتمعات العالم الثالث، فإنَّ ضرورة المشاركة لكافة فئات هذه المجتمعات دون استثناء أو تمييز، تفرض نفسها على كل المستويات وفي كل الاتجاهات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. فالنساء لكل المجتمعات يمثلن النصف أو يزدن عنه بقليل في بعض المجتمعات النامية –كالجزائر مثلا– التي تشهد تفوقا عدديا ولو بسيطا في عدد الإناث عن الذكور. مع مراعاة شروط وأبعاد هذه المشاركة وأهمها أن لا تؤثر على الطبيعة البيولوجية للمرأة ولا على خصائصها الأخلاقية. فتاج المرأة شرفها وعفتها واستقامتها في الحياة. فمتى توفرت هذه الشروط والأبعاد، تمكنت المرأة من الانضمام لأي نشاط إنساني، سواء كان اقتصادياً، اجتماعياً أو سياسياً. وفرضت وجودها واحترامها على كل الفئات المجتمعية وأثبتت أهليتها التاريخية والإنسانية للمشاركة في تطوير بلدها وخدمة وطنها، مثلها كمثل الرجل النافع لأهل بيته ووطنه وأمته، على أساس من التعاون والانسجام الاجتماعي والمشاركة لا على أساس التناحر والتنافر وتبادل الاتهامات بسبب أو دون سبب. فعلى كلا الجنسيين الفهم الصحيح لحقيقة هذه المشاركة.

وأمَّا بالنسبة لأنصار الاتجاه الثاني الذي لايجد مانعا في الإسلام لمنح المرأة حقوقها السياسية وممارستها، ماعدا الولاية العامة أو كما تسمى الإمامة العظمى. فإنهم ينطلقون في ذلك من مناقشة مفهوم كلمة «وأمرهم شورى بينهم».

أمَّا الاتجاه الثالث، فهو اتجاه معتدل لا يرى مانعا شخصيا للعمل السياسي للمرأة وإنما الأمر مرهون بتوفر عوامل مساعدة لها على ممارسة حقوقها السياسية وهي عوامل

اجتماعية تتعلق بالوضع الاجتماعي للمرأة والوضع الاقتصادي المتمثل في ظروفها المادية، الاقتصادية إن كانت مريحة أو غير كذلك ومستوى تعلمها ودرجة وعيها بوضعها ككائن مشارك وإدراكها لأهمية هذه المشاركة وتأثيراتها المختلفة على حياتها ووضعها كإمرأة في المجتمع، يختلف تكوينها الطبيعي والنفسي والحسي عن تكوين الرجل كما تختلف إمكانياتها ومهاراتها واستعداداتها عنه، لتحمل أعباء وضغوط العمل بصورة عامة والعمل السياسي بصورة خاصة. فالعمل السياسي يتطلب الاستقلال الذاتي وفك تبعية المرأة للرجل وضغوط بعض العادات والتقاليد البالية المعارضة والمعادية لعمل المرأة العام والعمل السياسي تحديدا والاقتناع به والاستعداد له بكل ما أوتيت من قدرة تحمل وصبر على متطلباته، كالحضور الدائم والفعال في الساحة السياسية والاحتراف الذي يفرض على الشخص الانقطاع لهذا العمل والإخلاص له مهما كانت تأثيراتها سلبية أم ايجابية. فهو ليس نوع من الترف الفكري أو الاجتماعي بقدر ما هو تضحية ومسؤولية عظمى. والمرأة قليلا ما تضحي بأنوثتها أو أمومتها أو واجباتها العائلية في سبيل امتهان السياسة.

ومن الاستنتاجات المتوصل إليها أنّ المرأة العربية، قد تمنعها أوضاعها الخاصّة بها من الانضمام للعمل السياسي، كضعف مشاركتها الاقتصادية إما بسبب ضعف مستواها التعليمي أو انعدامه حيث تتفشى الأمية في بعض الأوساط النسائية في الكثير من المناطق العربية والإسلامية. فلكي تنجح المرأة في اقتحام المجال السياسي لابد من توفر معطيات أساسية، أهمها الإنتاج الاقتصادي. [38]الذي يرتبط بدوره بمدى مساهمة المرأة في قوة العمل، حيث أن جذب المرأة للعمل خارج بيتها لقاء مقابل مادي له مدلوله السياسي والاجتماعي، فضلا عن مدلوله الاقتصادي، حيث أن أغلب التنظيمات المهنية تمارس النشاط السياسي بشكل أو بآخر. واليد العاملة المنتجة تمارس العمل السياسي على مستوى القاعدة ولها القوة السياسية التي تجعل القرار السياسي فعالا. ومادامت المرأة جزءا من هذه اليد العاملة، فهي عضو مشارك سياسيا، تستمد هذه القدرة على العمل السياسي من خلال وضعها في عملية الإنتاج. فإن كانت فاعلة ومؤثرة، فهي في موضع قوة تمكنها من مشاركة الرجل في التمتع بالحقوق والالتزام بالواجبات. خاصة وأن التقديرات تحجم النساء في الوطن العربي تشير إلى أن عدد سكانه يقارب 160 أو 180 مليون نسمة، حيث قدر عدد النساء العربيات بحدود 80 أو90 مليونا، منهن حوالي 40 أو 45 مليون إمرأة في سن العمل[39].

بوزنها العددي الذي يماثل أو حتى يفوق بقليل عدد سكانها الذكور، فإنها مؤهلة ومضطرة للتعامل مع كل الواجبات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. فهي تمثل النصف في كل ميدان وعلى كل مستوى. ولا يجب أن يؤثر نصف المجتمع في النصف الأخر دون أن

يتفاعل معه. فكلاهما مطالب بإقتسام فضائل هذا التفاعل الحتمي للنهوض بالمجتمع في كليته وشموليته، لا في جزئيته وتفككه. فالمجتمعات العربية بحاجة ماسة وملحة إلى كل القوى البشرية سواء العاملة أو غير العاملة لتحقيق شروط وغايات التطور والتغيير والتنمية والتحديث بأساليب علمية.

لقد سجلت المرأة الجزائرية قبل وأثناء الاحتلال الفرنسي حضورها الايجابي إلى جانب الرجل الجزائري ولنا أسماء خالدة أمثال: الكاهنة، لالا فاطمة نسومر، جميلة بوحيرد، مليكة قايد وغيرهن. فهن كثيرات .«غير أنه قبل دخول الاستعمار الفرنسي الجزائر عام 1830 لم يشهد التاريخ حضور وتواجد المرأة الجزائرية في الساحة السياسية مما يمنعنا من الحديث عن أية مشاركة سياسية حقيقية للمرأة آنذاك أي طيلة الحكم العثماني الذي عرف كثيرا من الأزمات والجمود الثقافي وكانت نسبة النساء المتعلمات ضئيلة جدا. أما الجانب السياسي فرغم أنّها كانت بعيدة عنه، فكانت تشترك أحيانا في السياسة العامة للبلاد كتأثير الزوجات على أزواجهن في اتخاذ القرارات مثل تأثير زوج بابا حسن باشا في إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين عند ضربهم لمدينة الجزائر عام 1888»[40].

خاتمة

إنّ الخطورة تكمن في التفكير التبعي السلبي الذي تتميز به مجتمعات الدول النامية والعربية خصوصا، التي تتعامل مع مسألة النوع الاجتماعي بنوع من الابتذال لسيطرة ذهنيات المجتمع البالية من جهة. فليست الآليات القانونية المحلية أو الجهود الدولية هي التي تمكن المرأة من تبوء المكانة المناسبة لقدراتها واستعداداتها وقناعاتها، مادامت المرأة لا ترغب في استغلال مواهبها التقريرية ومهاراتها الإنسانية والإعلامية في تطوير الفكر عموما والعمل السياسي خصوصا من جهة اخرى.

لم يعد الحديث عن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصاً نوعا أو حالة من حالات الترف الفكري والثقافي، تمارسه نخب معينة، بقدر ما أصبح حاجة إنسانية، اجتماعية واقتصادية تهتم بها وتسعى لتلبيتها المجتمعات بغض النظر عن مستويات تقدمها الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والتكنولوجي.

فالمرأة أصبحت من أهم العناصر الفاعلة في المجتمع وأصبح الاهتمام بقضاياها يأخذ أولوية في المجتمع، كونها تشكل نصف أي مجتمع أي نصفه من الناحية الديمغرافية ومن ناحية البناء الاجتماعي والقوى أو الموارد البشرية. كل أدبيات التنمية والتحديث والتغيير

بكل أشكاله تجمع على أن مشاركة المرأة في الحياة العامة عموما والحياة السياسية خصوصا ، هو السبيل الأنجع والأسرع لتقدم المجتمع. فمشاركة المرأة الجدية تبدأ من المشاركة الاجتماعية في الأسرة وعضوية المجتمع المدني. والمشاركة الاقتصادية في العمل والإنتاج المادي، السلعي والخدمي. والمشاركة الثقافية في إنتاج واستهلاك الفكر والفنون والآداب. والمشاركة السياسية في رسم السياسة العامة للدولة وصنع واتخاذ القرار الاستراتيجي. والمشاركة النقابية وهي الانضمام والحضور الايجابي والفعال في النقابات والاتحادات المهنية التي تعكس ديناميكية الأفراد في المجتمع ومشاركتهم في مراقبة الأداء الحكومي والمجتمعي على حد سواء .

هوامش

1) مصطفى كامل السيد ، **نظام حصص المرأة في المجالس النيابية** ، دراسة نظرية ،(القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة) ، 2000 ، ص3 .

2) نفس المرجع السابق ، ونفس الصفحة .

3) نفس المرجع السابق ، ص 4 .

4) سلوى شعراوي جمعة ، **تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة** ، (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الادارة العامة) ،2000 ص4 .

5) صندوق الهيئة الأممية الإنمائي للمرأة ، **تقدم المرأة العربية** ، مركز دراسات واستشارات الادارة العامة ، القاهرة ، 2004 ، ص280 .

6) نفس المرجع ، ونفس الصفحة .

7) هيئة الأمم المتحدة : **الصندوق الإنمائي للمرأة** ، المكتب الإقليمي للدول العربية ، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة ، القاهرة ، 2004 ، ص10 .

8) نفس المرجع ، نفس الصفحة .

9) هيئة الأمم المتحدة ، **الصندوق الإنمائي للمرأة** ، مرجع سابق ، ص16 .

10) نفس المرجع ، ص18 .

11) مجدة علي صالح ، **انخطاب المرأة العربية بين الواقع والتحديات** ،(مداخلة في مؤتمر الدور السياسي للمرأة المنعقد بالقاهرة) ،2008 ص11 .

12) هيئة الأمم المتحدة ، **الصندوق الإنمائي للمرأة** ، مرجع سابق الذكر ، ص28 .

13) تقرير التنمية البشرية العربي لعام 2000 ، ص267 .

14) علياء شكري ، **المرأة والمجتمع** ، وجهة نظر علم الاجتماع ، (القاهرة : دار المعرفة الجامعية) ، 1998 ص5 .

15) نفس المرجع السابق ، نفس الصفحة .

16) مرجع سابق ، ص6 .

17) حسين عبد الحميد رشوان، **علم اجتماع المرأة**، (القاهرة، المكتب الجامعي الحديث) 1998 ص170.

18) شيرين شكري، المرأة و الجندر، **الغاء التمييز الثقافي والاجتماعي بين الجنسين، الطبعة الاولى**، (دمشق ،دار الفكر) ،2002 ، ص 105 .

19) أماني مسعود ، **التمكين**، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتجية سلسلة شهرية، العدد 22 ،السنة 2 ،اكتوبر 2006 ،ص9 .

20) خالد أحمد الشلال، **توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية**، دراسة استشرافية، جامعة الكويت، الحولية 26 الدراسة 236 ، 2005 ، ص 19 .

21) نفس المرجع ، ونفس الصفحة .

22) ليلى بوطمين ،"**الإطارات النسوة في القطاع الصناعي، أدوار، مسارات، تمثلات، استراتيجيات**"، دراسة ميدانية بالقطاع الصناعي بمنطقة عنابة، أطروحة دكتوراه مقدمة لقسم علم الاجتماع، فرع علم اجتماع العمل، الجزائر ،2007 ،ص137 .

23) نفس المرجع السابق، ص216 .

24) زينب شاهين، **المرأة و المشاركة السياسية في منظور الجندر** ،(مداخلة في اعمال المؤتمر العلمي الذي عقدة بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الافريقية للعلوم السياسية خلال الفترة من 07الى 08 نوفمبر 2000) ص15 .

25) نفس المرجع ، ص 16 .

26) حمدي عبد الرحمان حسن، **المشاركة السياسية**، خبرة الشمال الافريقي من اعمال المؤتمر العلمي الذي عقدة بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الافريقية للعلوم السياسية خلال الفترة من 07الى 08 نوفمبر 2000 . ص19 .

27) تيهاني محمد الجبالي ،"**المشكلات التي تواجه المرأة في مجال المشاركة السياسية**" ، في كتاب حمدي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق ، ص61 .

28) الهام عبد الحميد ،**المرأة بين التمييز والمشاركة**، دون الطبعة غير مؤرخ ،ص106 .

29) مجهول ،"**المرأة في الإعلام العربي إما راقصة أو مجرمة أو عشيقة**" ، جريدة الوطام الأسبوعية، العدد 10 من 17إلى 23/09/2005 ،ص19 .

30) نفس المرجع ، ونفس الصفحة .

31) نفس المرجع أنف الذكر ، ونفس الصفحة

32) حفيظة شقير ، **المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية**، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الوحدة العربية، ط1 ، بيروت ، 1982 ، ط2 ، 1986 ، ص91 .

33) سهير لطفي ، **وضع المرأة في الأسرة العربية وعلاقته بأزمتي الحرية والديمقراطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، مرجع سابق ص125 .

34) نفس المرجع أنف الذكر ونفس الصفحة .

35) عبد الحميد إسماعيل الأنصاري، **قضايا المرأة بين تعاليم الاسلام وتقاليد المجتمع**، (قطر : كلية الشريعة والقانون) ،2000 ، ص 31 .

36) نفس المرجع السابق ،ونفس الصفحة .

- سورة النساء الآية 34

**) سورة الأحزاب الآية 33 .

***) سورة الأحزاب الآية 53 .

- سورة الشورى ،الآية 38.

37) هنري عزام، **المراة العربية بين ثقل الماضي وتطلعات التحرر**، مركز الدرسات الوحدة العربية ، سلسلة كتب المستقبل العربي (15 ، غير مؤرخ) ، ص55 .

38) نفس المرجع السابق ،ص 56 .

39) مسعود شنان ، **مستقبل المشاركة السياسية للمراة الجزائرية**، (مداخلة في اعمال المؤتمر العلمي الذي عقدة بجامعة القاهرة بالتعاون مع الجمعية الافريقية للعلوم السياسية خلال الفترة من 07الى 08 نوفمبر2000) ص 131 .

40) نفس المرجع السابق ،ص134 .